

النظام الديمقراطي، قراءة في الممارسة السياسية للمجتمعات

القديمة والحديثة

خلوات حليلة¹

جامعة معسكر

Halima.khelouat@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2025/03/16؛ تاريخ القبول: 2025/04/27

Abstract: Research into the nature of the democratic system stems from an urgent necessity imposed by the challenges facing humanity, which are primarily represented by the crises the world is experiencing today. As if the crisis, as Paul Ricoeur put it, is implanted in the human body in different and ambiguous ways, appearing whenever circumstances permit. It extends to encompass all aspects of political, social, and economic life, dazzling us with images of violence, destruction, and murder that make all the discourses of peace and human rights of regimes that claim to be democratic fade away.

However, this deep-rooted crisis did not stop him from searching for the necessary means to solve it, in confirmation of Marx's saying that humanity does not pose problems that it is unable to solve. Since ancient times, the democratic system has been at the forefront of the systems proposed for building civil societies. Also, one of the most important topics that

philosophy has been interested in raising is the dissection and research into its nature, and the foundations upon which it was built.

The research aims to trace the history of this system through multiple historical experiences, starting from ancient Eastern civilizations, passing through Greece and Rome, and reaching the modern period. The aim is to highlight the radical transformations that these political experiences have undergone.

Keywords: Democracy ; State; Citizenship ; Rights ; the law.

الملخص:

ينطلق البحث في طبيعة النظام الديمقراطي من ضرورة ملحة تفرضها التحديات التي يشهدها الإنسان؛ والمتمثلة أساسا في الأزمات التي يعيشها العالم اليوم، وكان الأزمة على حد تعبير بول ريكور مزروعة في الجسد البشري بطرق مختلفة ومبهمه تظهر كلما أسعفته الظروف، فتمتد لتشمل كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ليهيئنا بصور من العنف والدمار والقتل تتلاشى أمامه كل خطابات السلم وحقوق الإنسان للأنظمة التي تدعي بأنها ديمقراطية.

إلا أن هذا التجذر للأزمة لم يوقفه عن البحث لها عن الوسائل اللازمة لحلها، تصديقا لقول ماركس لا تطرح البشرية مشاكل لا تكون قادرة على حلها؛ فكان النظام الديمقراطي منذ القديم في مقدمة الأنظمة المقترحة لبناء مجتمعات مدنية، وأيضا من أهم المواضيع التي اهتمت الفلسفة

ب طرحها على طاولة التشريح والبحث في طبيعتها، والأسس التي بنيت عليها.

يهدف البحث إلى تتبع تاريخي لهذا النظام من خلال تجارب تاريخية متعددة بداية من الحضارات الشرقية القديمة مروراً باليونان والرومان وصولاً إلى الفترة الحديثة؛ قصد تبيان التحولات الجذرية التي مرت بها هذه التجارب السياسية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الدولة، المواطنة، الحقوق، القانون

مقدمة:

لقد شكلت الديمقراطية عبر التاريخ الإنساني نظاماً ذو جاذبية خاصة جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظ به الأنظمة الأخرى دراسة وتحليلاً من قبل فلاسفة ومفكرين قاصدين سبر أغواره واستقصاء معانيه ودلالاته عبر التجارب المختلفة للإنسانية جمعاء ومن ثمة رصد أهم التحولات الطارئة عليه مفهوماً وممارسةً ولما كانت البشرية القديمة هي الأخرى مارست السلطة بأشكال مختلفة، كان لابد لنا أن نعود إلى واقعها السياسي لمعرفة مدى حضور هذا النظام داخل هذه المجتمعات. فهل يمكن الحديث فعلاً عن تجربة سياسية ديمقراطية في هذه المجتمعات وما هي مسوغات خطاباتها وهل هذه الديمقراطية مؤسسة عن وعي سياسي بضرورة ملائمة هذا النظام للإنسانية الإنسانية أم أن ظروفها مغايرة هي التي استدعت ظهور هذا النظام؟.

فرضيات الدراسة: لمعالجة هذه التساؤلات المطروحة اقترحنا بعض الفرضيات كحلول مؤقتة من أجل إثراء هذا الموضوع، وكانت كالآتي:

- الممارسة الديمقراطية لم تكن تجربة وليدة الظروف الحديثة وإنما نجد لها جذور تاريخية تعود إلى ما قبل التاريخ،

- تباينت الديمقراطية كممارسة وفكر من مجتمع إلى آخر حسب الظروف التاريخية.

لتحليل هذه الفرضيات اعتمدنا المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لمقاربة الإشكاليات المطروحة في البحث.

أ- الممارسة البدائية للنظام الديمقراطي في الحضارات الشرقية القديمة:

إن التاريخ السياسي يعكس مدى رغبة الإنسان في خلق نظام يتواءم مع طبيعته^[1] ويحقق له الأمن والاستقرار لكي يعيش في توافق مع بني جنسه^[2] فتعددت التجارب بتعدد المجتمعات والأطر الإيديولوجية المتحكمة في منظوماتها المعرفية^[3] فعرفت بلاد الشرق أنظمة سياسية ذات طابع ديني أسطوري تعطي لسلطة نوعا من القداسة والهيبة التي لا تُجيز للإنسان القديم الحوار والنقاش وإنما الطاعة والاحترام. إلا أن هناك من المفكرين من يرى أن هذه المجتمعات عرفت هي الأخرى نوعا من الممارسة الديمقراطية^[4] إذ تمثلت السلطة السياسية في العراق القديم في بداية الألف الثالثة قبل الميلاد في المجالس الإستشارية أو النيابية التي عبر عنها الأستاذ

جاسون بالديمقراطية البدائية ﴿ (أحمد مالك، □□□□□□) الذي جعل من هذين المجلسين حقيقة ثابتة بقدر ما يؤكد أن المؤسسة الأكثر قدما في بلاد الرافدين كانت قد تمثلت بمجلس يضم كل الناس الأحرار ومجموعة من الشيوخ الذين كانت سلطتهم من خلال المجلس تتصرف في معالجة الأمور اليومية وهو الأمر الذي أكدته ﴿ كريمة ﴿ بقوله : ﴿ أن أقدم هذه المؤسسات التي عرفت أثارها حتى الآن وقد تميزت بروح المساواة فإنها قد كانت في الأصل بأيدي المواطنين ﴿. (صموئيل كريمة نوح، □□□□□□، □□□□□□)

أيضا نجد أن ﴿ الدليل الأهم على فعاليات هذا المجلس ما يمكن أن نستخلصه من ملحمة جلجامش تلك الملحمة التي عرفتنا أن بلاد سومر في الألف الثالثة قبل الميلاد مكونة من عدد من دويلات المدن بينها صراع على كسب السلطة والسيطرة على البلاد كلها ﴿. (عبد الرضا الطعان، □□□□□□ : □□□□□□)

وكان ﴿ حمورابي ﴿ من أعظم ملوك العراق الذين سعوا إلى سن شرائع خاصة بشعبهم ﴿ فقد انصرف في أولى سنوات حكمه إلى الإصلاحات الداخلية وترفيه حالة السكان المعاشية وإقامة المشاريع وذلك لكسب رضا الناس ومحبتهم. ثم انصرف إلى إصلاح الجهاز الإداري والقضاء على الرشوة ورفع المظالم (...) وكل ذلك لأجل تثبيت العدل ﴿ (شريعة حمورابي، □□□□□□، □□□□□□)

إن هذه الأقوال تحيلنا إلى الحديث عن شكل من أشكال الديمقراطية البدائية من خلال وجود مؤسسات استشارية^[1] ولو في إطار ضيق يحدده مجموعة من الناس وفق شروط معينة^[2] وهذا أيضا يحيلنا إلى القول أن الديمقراطية كنظام تجد جذورها الأولى في أرض الرافدين ولو بشكل متذبذب^[3] لأن الطابع الأسطوري طغى على الفكر الشرقي^[4] لكن بعد هذه المرحلة التي تؤكد على وجود مجالس استشارية الممارسة لسلطة السياسية^[5] انفرد الملك بهذه الممارسات واجتمعت في كيانه كممثل للآلهة ووكيلا عنها ﴿ لأن العراقيين القدماء قد ذهبوا في تفكيرهم إلى الاعتقاد بأن السلطة قد وجدت منذ الأزل^[6] وإنها وجدت قبل أن يوجد من يمارسها على الأرض ﴾ (صموئيل كريمر نوح،^[7] □□□□ : □□□□). مما يعني أن التكليف قد استبعد من أيدي البشر ليمنح إلى أيدي الآلهة التي تنفي التدخل في أمور السلطة ماعدا الطاعة والاحترام^[8] وهكذا كانت الديمقراطية كنظام يشرك العامة في أمور الحكم ولو عن طريق الاستشارة وفي إطار محدود^[9] لم تؤسس دعائمه بعد كنظام قائم بذاته يزاحم الأنظمة الأخرى في المجتمعات الشرقية.

ب- التجربة اليونانية في ممارسة النظام الديمقراطي:

لكن المتبوع لهذا النظام في المجتمع اليوناني سوف يتصادف مع فكر سياسي ناضج بالمقارنة مع الحضارات الشرقية وذلك راجع إلى ما تميزت به العقلية اليونانية من جرأة السؤال^[10] واستخدام العقل لتفسير مظاهر الكون من جهة والبناء الاجتماعي من جهة أخرى، وهذا لا يعني أن

المجتمع اليوناني لا يؤمن بوجود الآلهة أو أنه تفكير متعالٍ عن الأسطورة وإنما المجتمع اليوناني في فترة من التاريخ أحدث قطيعة مع هذه الأطر الفكرية القديمة ليحدث نقلة نوعية في الفكر الإنساني عن طريق البناء العقلي وحلها مما يعني ظهور فترة صاحبها الوعي الاجتماعي وقد تحدث عن هذه الفترة برترند راسل قائلا: ﴿ في كل التاريخ ليس هناك شيء أكثر إثارة للدهشة بل لم يكن في الحسبان الظهور المفاجئ للحضارة في بلاد اليونان إن كثيرا من مقومات الحضارة كان قائما منذ آلاف السنين في مصر وبلاد ما بين النهرين ثم انتشر إلى البلاد المجاورة لكن عناصر ظلت تنقص هذه الحضارات حتى زودها بها الإغريق (...) لقد تأملوا بحرية فكر في طبيعة العالم ونهاية الحياة دون أن يتقيدوا بسلطة موروثه ﴾ (حمد الخطيب، □□□□، □□□□)

فالوزاع الديني لم يكن له تأثير كبير على العقل اليوناني وفي إثر هذه النهضة اليونانية ذات الأصول العقلانية نشأت العديد من الرؤى الفكرية حول الأنظمة السياسية وهي أنظمة تحاول أن تفسر العلائق الاجتماعية بين الأفراد من جهة وبين الأفراد و الدولة من جهة أخرى في ظل منطق عقلي صارم يسعى إلى تقليص التناقض.

يرى ﴿ تشارلز تيلي ﴾ مؤلف كتاب ﴿ الديمقراطية ﴾ أن هناك معلمان من معالم الحكم فرضا اعتبارهما في المجتمع اليوناني جعلهما من أسلاف الديمقراطية: ﴿ أولها أن هذه الأنظمة ابتدعت نموذجا للمواطنة ليس له سوابق معروفة ومن الطبيعي أن السلالات العرقية و الأغنياء كانوا

ينعمون بالمزايا السياسية في تلك الدول-المدن أما في مجلس الجمعية ذي السيادة فقد كان لكل مواطن شريفا أو ارستقراطي كان أم محدث النعمة غنيا أم ليس عظيم الغنى له حق التصويت^[1] وثنائها: إن أنظمة الحكم هذه عممت المسؤوليات المدنية على نطاق واسع حتى أن أثينا عينت حكامها وقضاتها بالقرعة لمدة سنة وليس بالانتخاب أو الوراثة ولذلك ساد بين مواطنيها جميعا مبدأ الحقوق والالتزامات المتساوية^[2]. (تشارلز تيللي، [1990]: [1990])

إن الجديد الذي حاولت التجربة اليونانية أن تبثه في أوساطها الاجتماعية أو مدنها السياسية^[3] هو فكرة الحقوق والواجبات للإنسان باعتباره مواطنا تحكمه مجموعة من الالتزامات اتجاه البناء السياسي في ظل شروط محددة تسمح بهذه الممارس^[4] فالرؤية إلى المدن السياسية تغيرت كما تغيرت الرؤية إلى الإنسان^[5] الذي اصطلح عليه داخل المدينة تسمية المواطن لكونه يفتعل ويتفاعل مع هذا البناء^[6] ولكن هذا التفاعل كان محدود النطاق تتمتع به فئة دون أخرى لما تملكه من حرية و انتماء عرقي جيد^[7] فالديمقراطية كنظام كان يحكمه وعي خاص^[8] جعل منه حكما ممارس من طرف الشعب المشرف على الاختيار^[9] وهو ما يجعل الحكومة حكومة شعبية وليست دينية مؤلف^[10] لكن إذا كان النظام الديمقراطي هو نوع من التفاعل الحاصل بين الحكام والمحكومين. ما طبيعة هذا التفاعل الاجتماعي^[11] وكيف مورست الديمقراطية في بداياتها الأولى كأسلوب للحياة من طرف اليونانيين؟ .

لقد بدأ النظام الديمقراطي في إسبرطة من بلاد اليونان ولم يبدأ في
أثينا موطن الفلاسفة وأصحاب الدراسات الفكرية فهو نظام عملي قائم
على ضرورات الواقع وليس بالنظام الفكري القائم على توضيح المبادئ
وتحصيل الآراء (عباس محمود العقاد، دس: □□) فالنظام الديمقراطي
لم يكن في بداياته الأولى وليد الفكر الفلسفي وإنما وليد الخبرة والتجربة
فلم يكن فكرة مستقلة عن الممارسة أو فكرة أبدعتها العقول من أجل
الخروج من وضع لم ترتضيه وإنما كانت على شاكلة الأسلوب العملي
الممتن في الحياة .

وكانت بدايات هذا النظام قد تحددت على يد ليكرغ في القرن
الثامن قبل الميلاد، ويروى أنه ذهب إلى معبد دلفي ليستشير الآلهة في وضع
نظامه، فقال له الوحي أنه محبوب الآلهة وأنه مأذون بوضع النظام الذي
يرتضيه، وخلاصة نظامه أن يقوم على الحكم ثلاثون زعيما (...) فيوضع
الكتابة في مكان مغلق بحيث يستمعون منه إلى الأصوات من وراء الجدران
ولا يبصرون شيئا خارجها ويجتمع الشعب من حاملي السلاح في ساحة
قريبة إلى ذلك المكان ثم يتقدم المترشحون واحدا واحدا وكلهم ممن بلغ
الستين أو جاوزها فكلما تقدم واحد منهم سجل الكتابة نصيب من ضجة
الأصوات الخارجية (عباس محمود العقاد، دس: □□-□□)

إن هذه التجربة العملية كانت بمثابة الثمرة التي ستنمو مع مرور
الزمن وتؤسس للحكم الديمقراطي إذ توحى هذه التجربة التي كانت
تمارس في إسبرطة كعملية أولية لاختيار الحكام بأن النظام الديمقراطي لم

يؤسس دفعة واحدة وإنما وضعت إسبرطة له حجر الأساس من خلال هذه الأوليات المباشرة في عملية اختيار الحكام من تحديد السن وإعطاء أحقية لشعب في اختيار من يمثلهم ويشرف على الوظائف السياسية وهو المشوار الذي ستكمل بناء الحضارات الإنسانية الأخرى.

أما في أثينا فقد كانت حكومة الشعب أمانة في أيدي أفراد من الحاكمين يأمرهم أشهرهم صولون و بزيستراس وكليستنس و بركليس. وبدأت حركة الإصلاح على أيديهم بعد ابتدائها في اسبرطة بأكثر من مائة سنة. وافتتحها صولون بتشريعاته ودساتيره لإتقاء الفتنة وقمع المطامع. وكان الدستور الأثيني يكل الأمر إلى جماعة في خمسمائة عضو منتخب يشترك في انتخابهم أبناء البلد الأحرار ويختار خمسون من كل قبيلة من القبائل العشر. ويجري الحكم على التناوب كل خمسين عضوا، يقع الاختيار على قاض من كل قبيلة للفصل في الخصومات والحكم في الجنايات ﴿عباس محمود العقاد، دس: □□﴾

هذا يعني أن أثينا مارست نوعا من النظام القائم على الاختيار الحر لذوي الأصل اليوناني. الموكل لمجموعة من الحكام واستبعاد الشرائح الأخرى من عبيد ونساء وأجانب. وعلى الرغم من أن ذلك يعد قصورا منهجي في تطبيق الديمقراطية كنظام سياسي تؤسسه رغبة الشعب كافة حسب مقاييس العصر الحاضر إلا أن الجهد الإغريقي في هذا المجال يعد رائدا للفكر الديمقراطي. ولو أن البعض اعتبره نظاما أرستقراطيا في حقيقته لإسناده السلطة لطبقة الأحرار فقط. وقد لاحظ أرسطو في هذه المديقة

أن أعضاء الجمعية العامة للشعب التي كانت بيدها السلطة الفعلية يلتقون حول واحد منهم [1] وكان لا يحق إلا للرجال الأحرار حضور جلسات الجمعية العامة. [2] (أبو اليزيد على الميت، [3]: [4])

والحكم الديمقراطي بهذا المعنى في المجتمع اليوناني هو حكم لا يستبد به شخص واحد، فهو غير الأنظمة الأخرى التي عرفت الشعوب (الأرستقراطي [5] والأوليغاركي [6] والثيوقراطي والعسكري [7]) وإنما هو حكم قائم على التداول والتناوب، هذا من جهة و من جهة أخرى إذا كانت الديمقراطية هي عكس هذه الأنظمة مفهوما و ممارس [8] وهي الحكم الذي يرتضيه الشعب [9] فإن الكثير من الشعوب القديمة قد ارتضت الكثير من الأنظمة التي كانت تفرض عليها الطاعة والانقياد [10] وبالتالي فإن الديمقراطية ليست هي حكومة الشعب الذي يرتضي الأنظمة المفروضة عليه [11] وإنما هي الحكومة التي يساهم في بنائها من خلال مشاركاته الحرة الواعية.

فكانت الديمقراطية هي الحكم عن طريق المناقشة واعتبار الكلمة أداة للحكم [12] إذ تطرح كل المسائل في حلبة النقاش للفصل فيها وفي تلك الحلبة تستطيع فكرة واعية أن تلتهم أخرى (...) ولا شك أن مناقشة المبادئ أمر جوهري في حياة الديمقراطية [13] (أرنست باكر، [14]: [15]) فقد كانت الساحة هي حلبة النقاش على مرأى الجميع [16] وكانت الكلمة هي أداة هذا النقاش [17] مما يوحي لنا أن الديمقراطية في تلك الآونة كانت تستند إلى روح الحوار المفتوح بين أعضائها الأحرار إلا أن ما يؤخذ

على هذه الممارسة استبعاد شرائح من المجتمع على شاكلة العبيد والمرأة والغرباء وكل من لا يمت صلة إلى المجتمع الأثيني^[1] وهذا ما يسمح لنا بالقول أن الديمقراطية كممارسة ليست متاحة لأغلبية الشعب وليست مؤسسة على فكرة المساواة المطلقة^[2] وإنما هي امتياز يتمتع به الخاصة دون العامة^[3] لذلك فإن ممارسة من هذا النوع قائمة على مشاركة الخاصة دون العامة^[4] لم تستطع أن تحد من الطبقية والتفاضل داخل المجتمعات القديمة وإن كان يعود الفضل إليها أنها أنزلت السلطة من السماء إلى الأرض .

وكل هذا يحملنا على القول بأن هذا النظام لم يؤسس كنظرية لها مبادئها وأهدافها وغاياتها التي تطمح إلى تحقيقها، وإنما انطلقت في البداية كمجموعة من الإصلاحات والإجراءات^[5] التي تتقن بها الفتنة ويستفاد بها من جهود العامة في أوقات الحرب على الخصوص^[6] ولم تكن هذه الديمقراطية مذهبا قائما على الحقوق الإنسانية^[7] فهي إجراء مفيد لا محيد عنه لاستقرار الأمن في الدول^[8] ولم يتغير معنى الديمقراطية حين تعرض الفلاسفة للكتابة في أنواع الحكومات، فقد كانت التفرقة بين الأنظمة هي تفرقة في النفع والضمان وكانت المساواة عندهم مساواة وطنية وليست إنسانية^[9]. (عباس محمود العقاد، دس: □□) بمعنى أنها في بداياتها الأولى بقيت كتجربة يستعان بها في الأوقات العصيبة لإشراك الرأي العام في اتخاذ الحلول المقترحة^[10] ولم تنشأ كنظام قائم على حقوق الإنسان ويستترعها .

لذلك يرى ✧ روبرت ماكيفر ✧ في كتابه (تكوين الدولة) أن الديمقراطية في المجتمعات اليونانية ✧ ظلت بنيتها متزعزعة وظلت أسطورتها واهية، وبقيت بعيدة عن الرسوخ العميق في أذهان الناس ✧. (روبرت ماكيفر، دس: □□□) إذ يكفي كما يرى الكاتب أن نطلع على الآداب اليونانية لنكتشف وهن وتهافت الديمقراطية □ فالشعب اليوناني كان يمجّد الحرية ولكنه لم يبحث عنها في الأنظمة وإنما بحث عنها في الفكر الفلسفي المتأمل إضافة إلى الرأي السلبي المتخذ من طرف الفلاسفة وخاصة ✧ أفلاطون ✧ الذي اعتبرها نظام غوغاء وفوضى ليس مؤهلاً لأن يكون نظام دولة ✧ فكان كاتب الملهاة العظيم أرسطو فانس يتهم على الديمقراطية □ ويتسلى بنقد كاتب الملهاة الديمقراطي أوريبديس نقداً لا ذللاً □ وكان سقراط المفكر الوحيد الذي حبذ الديمقراطية (...). فكوفى أوريبديس بالطرد من المدينة وكان جزاء سقراط عقوبة الموت وظلت الديمقراطية شكلاً بدل أن تصبح جوهر ✧. (روبرت ماكيفر، دس: □□□-□□□)

كان هذا هو مصير الديمقراطية في بلاد اليونان يتأرجح بين مد وجذب □ فكان قدرها أن تبقى مجرد ممارسة تفتقر إلى التنظير العقلاني المؤسس لدعائمها الإنسانية □ وربما كان الحائل بين هذا التأسيس بشكل أو بآخر هو غياب الروح القومية التي توحدتهم، فبالرغم من الازدهار الثقافي الذي واكب الحضارة اليونانية، إلا أنها لم تستطع توحيد مدنها في دولة

واحدة وفق روح قومية جامعة فبقيت التجربة الديمقراطية حيصة مدن دون غيرها في وضع متذبذب.

ت- التجربة الرومانية في ممارسة النظام الديمقراطي:

أما في المجتمع الروماني فـ ﴿ قد تعرضت التجربة الديمقراطية للصعوبات التي عانتها أثينا ﴾ وكان لظاهرة العبودية دورها الحاسم في إخفاق التجربة (...). فأصبح نظام العبودية فيها كما لو كان في العالم القديم كله عائنا منيعا دون تحقيق الديمقراطية ﴿ (روبرت ماكيفر، دس: □□□) إن العبودية كظاهرة إنسانية كان لوجودها الأثر البالغ في تعطيل الممارسة الديمقراطية وتضييق نطاقها إذ كرس المجتمعات القديمة العبودية بشكل طبيعي مستوحى من أساطيرها وقناعاتها الشخصية بوجود اختلافات وفوارق بشرية حتى أن كبار المفكرين والفلاسفة اعتبروها أمرا لا محالة عذرا بل هو أمر ضروري أحدثته الطبيعة لا غنى عنه في البناء السياسي للمجتمع.

لكن ما يحسب للحضارة الرومانية في بناء النظام الديمقراطي كتجربة إنسانية هو ﴿ الإعداد الفكري للديمقراطية ببث مفهوم عام للقانون وتوسع فقهاءهم في تفسير المستويات الثلاث لوجود القانون: المستوى الخاص للقانون المدني الذي يتناول عادات الجماعة وتقاليدها والمستوى العام لقانون الأمم الذي يتمثل فيه القانون من حيث هو، والذي يعلو حدود الجماعات ويتناول تنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض حيثما كانوا، والمستوى الأعلى للقانون الطبيعي الذي يعتبر معيارا للقانون الوضعي

وغاية له ﴿ (روبرت ماكيفر، دس: □□□) فمن خلال هذه المستويات الثلاث للقانون في التشريع الروماني، والذي يتأرجح بين الوضع العام والخاص للأمم كأسلوب لضبط العلاقات التي تحكمهم داخل المجتمع الواحد وخارجه، ساهمت هذه الرؤية في إدخال التشريع الإنساني إلى جانب التشريع اللاهوتي الأعلى.

وإلى جانب البناء الطبقي للمجتمعات القديمة، تضافرت العديد من العوامل التي ساهمت في انعدام بلورة النظام الديمقراطي كأسلوب حكم ترتضيه كافة الشعوب، وخاصة مسألة الوعي المؤسس على ضرورة تأسيس نظام يراعي حقوق الإنسان. فالديمقراطية في هذه المجتمعات كانت رهينة إلى حد كبير بثقافات واقتصاديات إنسان ذلك العصر. لكن في فترة العصور الوسطى وهي الفترة التي كانت فيها السلطة بيد الكنيسة، ظهرت بعض الخطابات المستوحاة من الدين المسيحي هيئت النفوس لتبني الديمقراطية كالمساواة والحرية والأخوة وغيرها والتي ظهرت في صورة أخلاقية بعيدة عن الحقل السياسي والتصور السائد للسلطة الذي كان يستند إلى مجموعة من الأقاويل الإيديولوجية ذات الطابع اللاهوتي ﴿ فقد بشر آباء الكنيسة بهذه التعاليم، ونشروا مبدأ تساوي الناس أمام الله وأشاعوا الاعتقاد بمذهب الأخوة الإنسانية ﴿ (روبرت ماكيفر، دس: □□□)

إن الديمقراطية منذ اللحظة الأولى التي قدر لها فيها الظهور، انبنت على رغبة إعطاء الإنسان حضور فاعل في الحقل السياسي، من خلال

إشراكه في العملية الاختيارية و تفعيل حضوره المدني، وقد تم تطوير هذا التنفيع مع مرور الزمن الذي صاحبه تطور في الوعي الفكري، فبينما كان هذا الحضور غائب بسبب غرابة هذا النوع من الفكر على ذهنية الإنسان القديم، الذي كان يتخبط في جهالة لكيנותه غير المنفصلة عن الوحدة الكلية للمجتمع. لذلك فإن الحديث عن التجربة الديمقراطية عبر تاريخها يلزمها التخصيص لا التعميم الذي من شأنه تحديد مفهومها المتطور عبر صيرورتها، فالتجربة اليونانية أضافت إلى هذا النظام دعامة الحوار المؤسس على فكرة الحرية والمساواة التي ستصبح في فترة الحداثة هي جوهر النظام الديمقراطي. فما الجديد الذي أضافته الحداثة لنظام الديمقراطي؟. أو كيف تم تهيئ الظروف للممارسة الديمقراطية؟.

ث- النظام الديمقراطي في ظل التحولات الجذرية للمجتمعات الأوروبية:

لقد ساهمت الأحداث التي عرفتها أوروبا منذ فجر النهضة في كافة الميادين، إلى قبولية رؤية الإنسان لذاته ولكونه، واكتشف بعد فترة من الغياب دامت العديد من القرون أنه في استطاعته أن يعيد تشكيل ذاته ومجمعه انطلاقا من عقله، وهو الأمر الذي وسع من مسؤولياته، وبهذا الاكتشاف الذاتي المسبق بتحرر فكري ساهم فيه العديد من المفكرين أمثال بيكون وكوبرنيكوس وديكارت وسبينوزا وغيرهم، توسعت آفاق الإنسان لتغيير ممارساته السلطوية فبدأت تتغلغل الفكرة القائلة بأنه لم تعد السلطة التي تساء إرادتها، ولكن السلطة في حد ذاتها هي التي يمكن أن تكون شيئا

سلبيا (...). وبدأ يتجسد المفهوم القائل بأن نسبة السلطة للدولة كانت شرا ضروريا كان على الناس اتباعه لاحتياجات التعايش من خلال عقد اجتماعي* (مايكل انجلو ياكوبوتشي، دس: □□□) إن هذه الرؤية للسلطة كانت وليدة ظروف عسيرة تخللتها حروب دموية و انقطاعات فكرية بناءة، إذ أصبح الإنسان في فترة الحداثة يطمح إلى تأسيس سلطة لا تخرج عن كينونته وما تتميز به من حقوق طبيعية، وهي الفكرة التي عمدت إليها نظرية العقد الاجتماعي التي تفترض مجتمع مدني قائم على التعاقد والتراضي المراعي لحقوق الإنسان من جهة والعمل على حد السلطة من جهة أخرى، إذ نجد المفكر* مور بارينجتون* يقول في حديثه عن كفاح الديمقراطية الطويل أنها تسعى إلى: *تحقيق ثلاث أشياء ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها: □) تقييد الحكام المستبدين □) استبدال الحكام العادلين والعقلانيين بالحكام المستبدين □) الحصول على نصيب لأفراد الشعب الأساسيين في وضع القواعد. وكانت الإطاحة برؤوس الملوك الجانب الأكثر دراماتيكية، ولم تكن الجانب الأقل أهمية من جوانب الملمح الأول، وكانت جهود إقامة حكم القانون، وسلطة المجلس التشريعي، وفيما بعد استخدام الدولة كمحرك للرفاهية الاجتماعية جوانب مألوفة ومشهورة من جوانب الملمحين الآخرين *). (مور بارينجتون، □□□□: □□□)

فالديمقراطية إلى جانب كونها نظام يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية من خلال إشراكه في الحكم السياسي اختيارا واستشارة، فهي

تعمل على الحد من سلطة الحكام المطلقة وتجعل منها مجالا مفتوحا قابل لتداول وللمراجعة، وهذا من شأنه أن يوضح المعالم التي بُنيت عليها الديمقراطية كنظام ضد الطبقية والسلطة المتحجرة.

وقد اتخذت هذه المعالم كسلاح ضد الملكية المطلقة بغية تقييدها والحد من سلطانها، وهدم النظريات الثيوقراطية التي كان يتذرع بها الملوك لتشييد سلطانهم، إذ لم تشهد النور هذه المعالم ويُقدر لها أن تكون مبادئ وضعية إلا بفضل الثورة الفرنسية* التي هيأت لها المناخ المناسب للتطبيق بعد أن كانت مبدءا نظريا يجتا في عقول المفكرين وفي مؤلفاتهم، فقد حرص رجال الثورة الفرنسية على النص في إعلان الحقوق الصادر عام 1789 على أن الأمة هي مصدر السلطات، بحيث لا يجوز لفرد أو هيئة ممارسة السلطة إلا على اعتبار أنها صادرة منها، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة.* (عبد العزيز إبراهيم شيحا، دس، 1999) إن المبادئ التي جاءت الديمقراطية لتحيتها لم تبق سجين الفكرة الفلسفي، وإنما كانت تحتاج إلى دعم ثوري للإطاحة بما يخالفها من مبادئ معاكسة لحقوق الإنسان وتشديد نظام يراعيها.

وما يمكن أن يحسب للديمقراطية في تاريخها الحديث هو أنها فتحت الباب الأوسع أمام كل فرد يحمل ذات إنسانية بلا تمييز عرقي ولا لغوي ولا ديني. بعدما كانت ممارسة مخصصة لفئة الأحرار وذوي العرق السامي إذ فتحت المجال لـ* فئات أكبر من المهمشين حتى ألغي الرق وألغي شرط الميراث وتم الاعتراف بالمساواة بين الرجال والنساء، ومنح الأجانب

المقيمين بصورة ثابتة إمكانية التقدم للحصول على الجنسية ✽ (مايكل أنجلو ياكوبوتشي، دس: □□□). إن الديمقراطية من خلال إرسائها لمعلمي الحرية والمساواة، كانت بهذا الانجاز تطيح بأكبر العوائق السلطوية في التاريخ الإنساني وهو العائق المتمثل في الطبقة المتحجرة والعبودية المحففة للإنسانية الإنسان.

فالتحديث السياسي كان ذو وجهين، وجه يعكس صورة دولة الحق ووجه آخر يعكس صورة السيادة الشعبية فدولة الحق هي ✽ التي تحد من سلطة الدولة التعسفية، ولكنها تساعد على التشكل والتكون وعلى تأطير الحياة المجتمعية عن طريق مناداتها بوحدة السستم القانوني وتماسكه، وهي لا تقترن اقترانا ضروريا بالديمقراطية، فهي قد تكافحها بمقدار ما قد تعززها ✽ (ألان تورين، □□□□: □□) بمعنى أن دولة الحق بالرغم من كبحها لجماح الدولة التسلطية، وشرعتها لممارساتها عن طريق القانون الضابط للحياة الاجتماعية، فإنها بهذا الضبط تحد من الممارسة الديمقراطية، في ظل وجود الوجه الثاني لتحديث السياسي، وهو المهد للديمقراطية والمبقي عليها، لأنه لم يعط للسلطة الحاكمة شرعية غير محدودة، وقداسة تعطل عنها أي تدخل من قوى الشعب، وإنما سُحبت منها القداسة والثقة المطلقة ✽ بل أدخلت على الحياة السياسية مبدأ معنويا هو مبدأ الملاذ الذي يحتاج إليه من لا يمارسون السلطة في الحياة المجتمعية ✽ (ألان تورين، □□□□: □□) وبدون هذا الملاذ الذي أوجدته الديمقراطية للشعب كمخرج ومنفذ لتحقيق مصالحهم والمطالبة بحقوقهم، كان

بالإمكان أن تتحول إلى تسلط تعسفي، وهو ما يجعل الديمقراطية هي سلطة الأكثرية من خلال دعمها لمبادئ الشعب المعنوية.

وما يجعل الديمقراطية تختلف عن دولة الحق هو كونها غير قابلة للاختزال القانوني أو المؤسساتي فهي ليست نظام مخصص لضبط المجتمع وفق جملة من القوانين وفقط، وإنما هي نظام اجتماعي نابع من كينونة الإنسان أو يلمس هذه الكينونة المتجددة في صيرورتها الدائمة، التي لا يمكن أن تُختزل إلى مجموعة من القوانين، وبهذا المعنى ليس هذا النظام هو حكم الأكثرية أو سيادة الشعب بقدر ما هو إرادة متحركة تسعى إلى تأكيد سيادة الحق الإنساني والاعتراف بوجوده كذات لا تختلف عن الذوات الأخرى في الطبيعة.

وهو الأمر الذي يحيلنا إلى الحديث عن مسألة علاقة الإنسان بالسياسية أو النظام الذي يعيش في كنهه ﴿ فالإنسان ليس مجرد شيء خاضع لمقاييس سياسية إنه أكثر من ذلك، يمكن للسياسة أن تمنح أشياء محدودة، كأن تخلق ظروفًا أفضل وتسهل للناس أن يعيشوا حياة أكثر كرامة، وبإمكانها كذلك أن تضمن حريات معينة لكنها على كل حال، لا تستطيع أن تضمن جنة أرضية ﴾ (ريتشارد كيرني، □□□□: □□) فكينونة الإنسان ليست محدودة يمكن صياغتها أو الإلمام بكافة انشغالاتها وفق صياغة قانونية محددة، لكن النظام السياسي الحامل لأي مشروع هو محدد مسبقًا بأطر إيديولوجية تحكمه، بينما الآفاق الإنسانية التي تحملها الكينونة تتجاوز أي تحديد، وهو الأمر الذي يبعد الديمقراطية

كنظام إنساني عن هذا الاختزال ويجعل منها النظام الذي تطمح إليه كل الشعوب .

لذلك فإن ﴿ ما يجعل اليوم الفكر السلطوي على طرفي نقيض مع الفكر الديمقراطي، هو أن الأول يصر على شكلية القواعد القانونية بينما يسعى الثاني إلى كشف ما تخفيه شكلية الحقوق وكلام السلطة من خيارات ونزاعات مجتمعية معينة ﴾ (ألان تورين، □□□□: □□) فالسلطة دائما تسعى إلى الظهور في شكل قانوني باعتباره الوجه الشرعي لها والمبرر لوجودها بينما الفكر الديمقراطي دائما يحاول أن يفصح ما تخفيه هذه الممارسات السلطوية من خلال تبيان مدى إنسانيتها و معقوليتها.

و الديمقراطية في وجودها الفاعل تعطي للحكام الصفة التمثيلية التي تجعل منهم حكام يحرسون على خدمة الشعب الذي وكل إليهم أمره، في جو من الانتماء المدني يرى الذوات كمواطنين أحرار ومتساوين، وهذا الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أمر ضروري في النظام الديمقراطي لأن ﴿ هذا الوعي بالانتماء ليس متوفرا أينما كان ولا يبدو أن الجميع يطالبون بحق المواطنة، إما لأنهم قانعون باحتلال مواقع معينة في المجتمع فلا يكتثرون لمساءلة تعديل القرارات والقوانين التي تحكم اشتغاله، وإما لأنهم يتهربون من مسؤوليات قد تقتضي منهم توضيحات كبيرة ﴾ (ألان تورين، □□□□: □□) بمعنى أن إقامة الديمقراطية مرهون أيضا بمدى متابعة الإنسان لواقعه كجزء من هذا البناء السياسي ومدى وعيه بهذا الانتماء، وهو وعي ليس هدفه الاطلاع على ما يجري حوله فقط

وإنما هو الرغبة الدائمة في تفعيل مواطنته عبر المشاركة في المحافل السياسية، وعدم إهمال هذا الحق في مقابل الحياة الخاصة ورغباتها، لأن ذلك من شأنه أن يخلق شعب معزول ذهنيا عن واقعه السياسي، فالديمقراطية دائما تسعى إلى خلق مجتمع تتفاعل أطرافه في جو من المواطنة المؤسسة على الحرية والمساواة بينهم، وتتجنب التهميش والعزل والتحيد فكريا وعمليا. إلا أن ما يمكن أن ننوه عنه هو أن المواطنة لا تضيء إلى الديمقراطية في حالة ما إذا تحولت إلى شعور قومي يدعو إلى التجانس والإجماع بدل التعدد والاختيار، لأن الفكر الليبرالي الذي صاحب موجة التحديث الغربية خلق قوميات عديدة في كثير من البلدان الغربية كإنجلترا وفرنسا وغيرها ولم يخلق الديمقراطية. فالديمقراطية تنتعش في المجتمعات التي تقبل العيش وفق التعدد والاختلاف وليس في المجتمعات ذات الرؤية الأحادية الدوغمائية سواء تعلق الأمر بدين أو فكر وهذا ما أكدته توماس جيفرسون عندما قال: ﴿أنا لا يضرنني إن قال جاري أن هناك عشرين إلهة أو إله، إن هذا لا يخرق جيبي ولا يكسر رجلي﴾. (محمد أحمد علي مفتي، □□□□: □□□□)

الخاتمة:

إن الديمقراطية كتجربة سياسية؛ تشكلت عبر التاريخ ساهمت في صياغتها العديد من الحضارات بداية من الحضارة الشرقية القديمة التي كانت أنظمتها السياسية تمارس في ظل التأطير اللاهوتي الأسطوري، مروراً بالتجربة اليونانية التي فصلت بين العقل والأسطورة، وصولاً إلى

الفترة الحديثة التي أكدت على إشراك الذات الإنسانية في صنع القرار، ومن ثمة المشاركة الفعالة في الحقل السياسي المصحوبة بالوعي؛ هذا التحديث على مستوى الممارسة كان من شأنه الحد من سلطة الدولة، وأصبحت الممارسة السياسية تخضع لمعايير محددة تجعل منها ممارسة ديمقراطية وهي المعايير التي حددها المفكر روبرت دال في المشاركة الفعالة، تساوي الأصوات في المراحل الحرجة، الفهم المستنير، سيطرة متخذي القرار الديمقراطي على جدول أعمال العملية الديمقراطية، توسيع نطاق من يشملهم حق المشاركة في اتخاذ القرارات الديمقراطية (علي خليفة الكواري وآخرون، 2000: 141-165) وهي معايير ليست حصرية وإنما في أغلب حضورها تدل على العمل الديمقراطي داخل أي مجتمع سياسي.

المراجع:

- - أرنست باكر، □□□□، النظرية السياسية عند اليونان، تر، لويس اسكندر، مرا، محمد سليم سالم، د(ط)، القاهرة، مؤسسة سجل العرب.
- - أبو اليزيد على المتيت، □□□□، النظم السياسية والحريات العامة، ط □، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- - أحمد مالك، □□□□، دراسات في التنظيمات السياسية والإدارية في العصور المبكرة، بغداد، مجلة الجمع العلمي، ج □، عدد □□.

- ألان تورين، □□□□، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ط□□، بيروت، دار الساقى.
- تشارلز تيللي، □□□□، الديمقراطية، تر، محمد فاضل طباطبا، مرا، حيدر حاج إسماعيل، ط□□، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- روبرت ماكيفر، دس، تكوين الدولة، تر، حسن صعب، دط، دار العلم.
- صموئيل كريم نوح، □□□□، السومريون تراثهم وحضارتهم وخصائصهم، تر، فيصل الوائلي، د(ط)، الكويت، وكالة المطبوعات.
- صموئيل كريم نوح، □□□□، السومريون تراثهم وحضارتهم وخصائصهم، تر، فيصل الوائلي، د(ط)، الكويت، وكالة المطبوعات .
- عباس محمود العقاد، د(س)، الديمقراطية في الإسلام، ط□□، مصر، دار المعارف.
- عبد الرضا الطعان، □□□□، الفكر السياسي في العراق القديم، ج□□، د(ط)، بغداد، دار الرشيد.
- عبد العزيز إبراهيم شيحا، د(س)، مبادئ الأنظمة السياسية، د(ط)، بيروت، الدار الجامعية لطباعة والنشر.
- علي خليفة الكواري وآخرون، □□□□، حوار من أجل الديمقراطية، ط□□، بيروت، دار الطليعة .
- محمد أحمد علي مفتي، □□□□، نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية، ط□□، الإسكندرية، المكتب الجامعي□

□□ - محمد الخطيب، □□□□، الفكر الإغريقي، ط□، دمشق،
منشورات دار علاء الدين. □

□□ - مور بارينجتون، □□□□، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية
والديمقراطية، تر، أحمد محمود، ط□، بيروت، مركز دراسات الوحدة
العربية .

□□ -ريتشارد كيرني، □□□□، جدل العقل حوارات آخر
القرن، تر، إلياس فركوح وحنان شرايحية، ط□، المركز الثقافي العربي.
□□ - شريعة همورابي، □□□□، تر، محمود الأمين، ط□، دار
الوراق للنشر.

□□ - مايكل انجلو ياكوبوتشي، د(س)، أعداء الحوار أسباب اللاتسامح
ومظاهره، تر، عبد الفتاح حسن، تقديم، أمبرتو إيكو، د(ط)، مكتبة الأسرة.
□